

منوعات

MEDIA

أخبار

اعتذرت قناة تلفزيونية استرالية «بلا تحفظ»، الثلاثاء، عن تعديلها صورة عضو مجلس الشيوخ في بورسيل، عبر تكبير حجم ثديها و تقصير فستانها، في خطوة نددت بها الأخيرة بوصفها عملاً متحيزاً ضد النساء.

قضت المحكمة الاقتصادية المصرية، الثلاثاء، بصاقبة مصممة الزرافيك غادة والي بالحبس 6 أشهر وغرامة 10 آلاف جنيه (323,37 دولاراً) و تعويض مؤقت قدره 100 ألف وجنيه واحد (3233,7 دولاراً)، على خلفية اتهامها بسرقة تصميماً 4 لوحات.

استحوذت شركة أبك العام الماضي على أكبر حصة من شحنات الهواتف الذكية في السوق الصينية للمرة الأولى، رغم المنافسة الشديدة من شركات محلية، بينها «هواوي» العائدة بقوة، وفقاً لبيانات لمؤسسة كاناليس التي تعنى بتحليل أسواق التكنولوجيا.

اختلعت «غوغل» و«مايكروسوفت» سنة 2023 مع إيرادات و أرباح فاقت التوقعات، بفضل استثماراتها الضخمة في الذكاء الاصطناعي خدمة لانشطهما التقليدية، اب الإعلانات عبر الإنترنت لـ«غوغل» والحوسبة السحابية للشركتين المتنافستين.

منذ بدء الاحتلال عدوانه على غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، باتت حركة مقاطعة إسرائيل أكثر حضوراً وتأثيراً، من خلال استقطاب الكثيرين عبر منصات التواصل

مقاطعة إسرائيل تكتسب زخماً على منصات التواصل

الفرعية Consumer Products الإسرائيلية وشركتها Yenot Bitan، وافتتحت 50 فرعاً إسرائيلي، بحضور كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الاقتصاد.

3- أكسا: تستثمر شركة التأمين الفرنسية أكسا في كل من بنك «لثومي» و«ديسكوانت» الإسرائيليين، المدرجين في قائمة الأمم المتحدة للشركات التجارية المخروطة في دعم وتمويل المستعمرات غير القانونية.

4- إتش بي: تقدم خدماتها للسجون والشرطة الإسرائيلية، مما يؤكد تواطؤها في جرائم العدو الإسرائيلي.

5- أهافا: تعتمد «أهافا» لمستحضرات التجميل على الموارد الطبيعية المستخرجة بشكل غير قانوني من شواطئ البحر الميت في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي من أكثر الشركات الإسرائيلية المصدرة المعروفة عالمياً، حيث إن منتجاتها تباع في المتاجر وتسوق عبر الإنترنت، وتوفر خدمة التوصيل إلى كافة الدول العربية من خلال مقرها في بريطانيا.

6- صودا ستريم: متواطئة في السياسة الإسرائيلية المنهجة لتجبر المواطنين البدو الفلسطينيين في صحراء النقب، ولها تاريخ طويل من التمييز العنصري ضد العمال الفلسطينيين.

7- شركة JCB وشركة هيونداي للمعدات الثقيلة، بالإضافة إلى كاتربيلر وهيتاشي وفولفو: يستخدم جيش الاحتلال معداتها في هدم منازل الفلسطينيين وقمع مزارعهم وبناء المستعمرات الإسرائيلية.

8- «شيفرون» الأميركية والمجموعة الألمانية سيمنز: متواطئتان في دعم الأبارتهيد والاستعمار الإسرائيلي من خلال مشاريع الغاز والطاقة الضخمة لصالحه، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في السيادة على موارده الطبيعية.

9- شركة CAF: تقود شركة CAF، المدرجة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة للشركات المتواطئة في مشروع الاستيطان الإسرائيلي، عملية توسيع شبكة «القطار الخفي» في القدس المحتلة التي تخدم المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعية.

10- تعد الفواكه والخضراوات من الصادرات الإسرائيلية الرئيسية، وتتم زراعتها على أرض فلسطينية مسلوقة. تشمل الصادرات الرئيسية التمور والأفوكادو والكاكاو والفلفل الملون. في بعض الأحيان يعاد تصدير المنتجات الإسرائيلية إلى الدول العربية من خلال بلد وسيط عن طريق التلاعب ببيان بلد المنشأ.

الأهداف ذات الأولوية القومي

1- يوما: ترعى شركة «يوما» اتحاد كرة القدم الإسرائيلي، الذي يضم في صفوفه فرقاً تابعة لأندية مستعمرات مقامة على أراض فلسطينية مسلوقة. وتتعاقد «يوما» مع موزع إسرائيلي يمتلك متجراً مقاماً على أرض فلسطينية محتلة.

2- كارفور: أبرمت مجموعة «كارفور» الفرنسية اتفاقية مع شركة Electra

ملايين المشاهدات على «تيك توك» لدعوات المقاطعة وسط العدوان

بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، ركزت في محتواها على هذه القضية. وقالت لصحيفة واشنطن بوست الأميركية، هذا الأسبوع، إنها تابعت القضية الفلسطينية على مر السنين، فهي لديها أصدقاء عرب ومسلمون. وأضافت: «هناك أشخاص في حياتي تأثروا بهذا (العدوان الإسرائيلي)، لذا لا يمكنني تجاهله»، مشيرة إلى أنها ترى المقاطعة «وسيلة فعالة وسلمية للاحتجاج».

والسلطن - العربي الجديد

أمام حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين في غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، يدعو مناصرون ومتعاطفون وناشطون حول العالم إلى مقاطعة الشركات الداعمة للسياسات الإسرائيلية، وقد استقطبت مقاطع فيديو ينشرونها عبر منصات التواصل الاجتماعي ملايين المشاهدات. وفي هذا الإطار، قاطع كثيرون، وتحديداً في العالم العربي، شركات مثل ستاركس وماكدونالدز. الشركة الأولى ردت، أمام سيل الانتقادات التي واجهتها، بالتأكيد على أنها «تعارض كل أعمال العنف»، بينما صرحت الشركة الثانية بأنها «لا تدعم أياً من طرفي الصراع». دعوات المقاطعة التي تصاعدت منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة تتوافق مع نشاط حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS).

حركة مقاطعة إسرائيل

هذه الحركة، وعمرها عقدين تقريباً، فلسطينية المنشأ عالمية الامتداد، و«تسعى إلى مقاومة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والأبارتهيد الإسرائيلي، من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في فلسطين، وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات»، وفقاً لموقعها الإلكتروني الرسمي. تتناول مطالب حركة مقاطعة إسرائيل «طموح وحقوق كافة مكونات الشعب الفلسطيني التاريخية من فلسطيني أراضي عام 1948 إلى قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، إلى المخيمات والشتات، والذي شرذمه الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي على مراحل». ونجحت الحركة في بعض محاولاتها عزل النظام الإسرائيلي أكاديمياً وثقافياً وسياسياً، وإلى درجة ما اقتصادياً كذلك.

زخم جديد

باتت حركة مقاطعة إسرائيل الآن تستقطب مناصرين جددًا؛ بعد شهرين من بدء العدوان الإسرائيلي المتواصل على غزة، جذب وسم #BoycottIsrael (قاطع إسرائيل) نحو 340 مليون مشاهدة على منصة تيك توك، واستقطب وسم #BDS (حروف تختصر اسم الحركة) ما لا يقل عن 3 مليارات مشاهدة. وبحلول يناير/كانون الثاني الماضي، برز ما يقرب من نصف مليون منشور يحمل وسم #BoycottIsrael و 887 ألف منشور يحمل وسم #BDS على منصة إنستغرام. ويقوم بعض المستخدمين بتوجيه متابعيهم إلى موقع حركة المقاطعة الإلكتروني، على الرغم من عدم التنسيق مع القائمين عليها. وقد نشر الحساب الرسمي لحركة مقاطعة إسرائيل منشوراً على «إنستغرام» العام الماضي، أعرب فيه عن دعمه لحمات وسائل التواصل الاجتماعي الشعبية الأخيرة وتأييده لأهداف المقاطعة الجديدة. على «تيك توك» تحديداً، وجدت الدعوات إلى مقاطعة إسرائيل صدى واسعاً، بعد بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، حيث استشهد نحو 30 ألف فلسطيني إلى اليوم، يقوم منشؤو محتوى وسائل التواصل الاجتماعي بتحميل مقاطع فيديو، يتحدثون فيها عن العلامات التجارية المستهدفة بحركة المقاطعة أو عن رفض استهلاك منتجات معينة من علامات تجارية معينة، أو يتجولون في المتاجر ويقفون العلامات التجارية استناداً إلى موقعها من الاحتلال الإسرائيلي. سيمون أوميا (26 عاماً)، وهي من أتالنتا الأميركية، تعد من الوجوه المعروفة على «تيك توك»، ومنذ



متظاهرة في إسبانيا، «الصمت تواطؤ» (خافي خوليو/ جيتي)

ليس تلاعباً

على «تيك توك»، أثبت المحتوى المؤيد للفلسطينيين أنه أكثر شعبية بين المستخدمين من الجيل زد، وأولئك الذين ولدوا بين عامي 1997 و2012. فمقاطع الفيديو على هذه المنصة التي استخدمت وسم #StandWithPalestine (أقف إلى جانب فلسطين) جذبت أكثر من 870 مليون مشاهدة، مقارنة بأكثر من 240 مليوناً للمقاطع التي تستخدم وسم #StandWithIsrael (أقف إلى جانب إسرائيل)، وهذه أرقام وفرتها «تيك توك» نفسها رداً على اتهامات مسؤولين أميركيين لها بالتلاعب بالمستخدمين عبر الخوارزميات «لغسل أدمغة الشباب وتحريضهم ضد إسرائيل»، وهي تدعم إحصاءات أخرى تظهر أن الجيل الأصغر من الأميركيين أقل تعاطفاً مع الاحتلال الإسرائيلي من آبائهم. وأمام الارتفاع الملحوظ في عدد مناصري القضية الفلسطينية على «تيك توك» بين المستخدمين ما دون

40 عاماً، لم تسلم «تيك توك» من الاتهامات باحتضان «معداة السامية». وفي نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، دعا السيناتور الأميركي جوش هاولي مجلس الشيوخ إلى التصويت على حظر «تيك توك» في الولايات المتحدة. وبعد نشر «تيك توك» لإحصاءاتها، اتهمها السيناتور الأميركي ماركو روبيو بـ«التقليل من إرهاب حركة حماس»، مضيفاً أن الوقت قد حان لحظرها. خلال الشهر نفسه، قال الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتزوغ إن «تيك توك» وغيرها «تغسل أدمغة المستخدمين». لكن المنصة أكدت أن «خوارزمية التوصيات الخاصة بها لا تنحاز إلى أي طرف، ولديها إجراءات صارمة لمنع التلاعب». وأفادت بأنها منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول حذفت أكثر من 1,1 مليون مقطع «في منطقة الصراع» لانتهاك إرشاداتها.

خطر استراتيجي

تنامي قوة حركة مقاطعة إسرائيل وتأثيرها في العالم أصبحا قضية محورية يتناولها الإعلام الإسرائيلي والسياسيون والمحللون. ففي يونيو/حزيران 2016، أعلن رئيس وزراء دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو أن الحركة تشكل «خطراً استراتيجياً» على منظرية الاستعمار والاضطهاد الإسرائيلي، وبالتالي أحال مسؤولية محاربة الحركة عالمياً إلى وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية. وكان قد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، إيهود باراك، بأن حركة المقاطعة باتت تقارب نقطة تحول خطيرة لإسرائيل. في الأونة الأخيرة، خصصت الحكومة الإسرائيلية مبلغاً لا يقل عن 25 مليون دولار لمحاربة حركة مقاطعة إسرائيل، بالإضافة إلى تخصيص موارد لدائرة الاستخبارات لدى «وزارة الدفاع» للسبب نفسه. كما وظفت إسرائيل كادراً مختصاً في محاربة الحركة في عدد من سفاراتها في الغرب، فشنت حرباً قانونية واستخباراتية على الحركة، وكثفت من أساليبها في الضغط السياسي على الحكومات والبرلمانات الغربية الداعمة لها، نحو اتخاذ خطوات لتجريم أو إعاقة عمل حركة المقاطعة قانونياً.

